

بيروت في 3 نيسان 2018،

حضرة الأستاذة لما الفقيه المحترمة،

تحية طيبة وبعد،

عظفا على كتابكم المؤرخ 29 آذار 2018 حول قضايا حقوق الانسان في لبنان وطلب مواقف الحملة منها، يسر حملة كلنا بيروت (دائرة بيروت الثانية) تزويدكم بالطروحاتها الأساسية حول مسائل حقوق الانسان التي يدافع عنها مرشحوها وجميع أعضائها، ايمانا منهم بحكم القانون والحريات، وبصفتهم ضمن اللائحة الوحيدة في دائرتهم التي تمثل قيم وقضايا المجتمع المدني.

حرية التعبير والتجمع

يؤمن مرشحو كلنا بيروت بالحريات الفردية، من حقوق مدنية وسياسية وهي مصانة دستوريا. وعليه، يلتزم مرشحو الحملة بتعديل التشريعات التي تتناقض مع حرية التعبير وحرية الصحافة والاعلام لتبطل ممارسة أداة القمع لما يحق له طرح وجعه وانتقاداته على الساحة العامة، خاصة على شبكات التواصل الاجتماعي. كما سيعملون في حال تم انتخابهم على معاكسة الثقافة السائدة التي تحد من قدرة المواطن ان ينتقد السلطة والمؤسسات والزعماء والمسؤولين، طالما تتم هذه المساءلة وفق المعايير الدولية، أي بعيدا عن الاهدانات والشتائم والأكاذيب. اما في مسألة تجريم هذه الأفعال، تعتبر الحملة ان التوقيف والحرمان من الحرية هي اجراءات غير مناسبة في هذه الحالات ويجب اعتماد عقوبات بديلة، مثل الغرامات والتعويضات لا الحصر.

التعذيب

ان التعذيب جريمة دولية ويعاقب عليها القانون اللبناني. انما وللأسف لا تزال وسيلة تستخدم من قبل الأجهزة في الكثير من الحالات، ونذكر هنا ماذا وقع بالمثل زياد عيتاني من تعذيب من الأوساط الأمنية، وما هو الا حالة واحدة من الواقع الأليم الذي يشهده لبنان اليوم على هذا الصعيد. لذا أدخلت حملة كلنا بيروت كافة عناصر المحاكمة العادلة ضمن برنامجها الانتخابي، من الحق الى الوصول الى المحامي في أوائل فترة التحقيق، بالإضافة الى الضغط على السلطة التنفيذية لمعاقبة مرتكبي جريمة التعذيب مهما كانوا. بالإضافة الى ذلك، تؤمن الحملة بضرورة انشاء هيئة وطنية لحقوق الانسان لتكون أداة مناصرة لمكافحة جريمة التعذيب في لبنان، وان تتضمن خبراء وممثلين كفوين من المجتمع المدني الناشط في سبيل حقوق الانسان، بالإضافة الى الوسائل الأخرى المتاحة على الصعيد النيابي.

جانب الأستاذة لما الفقيه المحترمة

مديرة مكتب بيروت ونائبة مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

منظمة هيومن رايتس واتش

بيروت، شارع عبد المنعم رياض، بالقرب من فندق البريستول، بناية فرحات، الطابق الأول

هاتف: ٣٧٦٨٩١ ٨١ info@kelnabeirut.com

أزمة النفايات

ستدعو الحملة وتضغط بكل قوة من أجل تطبيق قانون حماية البيئة الرقم 444 للعام 2002، وهو القانون الاطاري الذي يدعو في كل ابوابه وفصوله ومواده الى الالتزام الكامل بحماية البيئة من التلوث، ويدعو الى ادارة سليمة للنفايات بما يؤمن حماية البيئة. ومن جهة اخرى سوف تعمل بقوة لتحريك النقاش البرلماني في اللجان الفرعية واللجان المشتركة والهيئة العامة من اجل تحسين وتحديث مواد مشروع قانون ادارة النفايات الذي يقبع في اروقة المجلس النيابي منذ 2012، والتعجيل باقراره والعمل على تطبيقه حماية للبيئة والصحة العامة من كل المخاطر المرافقة لسوء ادارة النفايات السائدة حاليا.

المحاكم العسكرية

ان دور المحكمة العسكرية ملاحقة العسكر والعناصر الأمنية المخالفين للقانون وفقا للقواعد والأصول العسكرية القائمة ضمن الجمهورية اللبنانية. ولا دور للمحكمة اطلاقا في محاكمة من غير العسكريين، وسيعمل مرشحو كلنا بيروت لو تم انتخابهم على التعديلات القانونية الضرورية لازالة هذه الظاهرة.

حقوق المرأة

تؤمن حملة كلنا بيروت، انطلاقا من مبادئها المدنية، بدولة مدنية تضمن المساواة لجميع أبنائها، من مواطنين ومواطنات. لذلك تطرح الحملة في برنامجها الحاجة الى قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية من أجل ايجاد مساحة تطبيقية لمبدأ المساواة بين المواطنين ولا سيما بين النساء والرجال، هذا وتشكل لائحة كلنا بيروت اللائحة الوحيدة وطنيا التي اعتمدت الانصاف التام بين المرشحين والمرشحات. عليه، سيلتزم المرشحون والمرشحات بادخال التعديلات الضرورية في القانون الحالي لا سيما لتجريم أفعال غير معنية في الصيغة التشريعية الحالية مثل الاغتصاب الزوجي، بالاضافة الى العمل على ازالة التحفظات الرسمية للدولة اللبنانية على معاهدة "سيداو" والحد من ظاهرة الزواج المبكر لدى المجتمع اللبناني كما السوري المقيم على الأراضي اللبنانية. في موضوع العمالة الأجنبية، وبالأخص العاملات في الخدمة المنزلية، من الضروري توسيع مروحة حمايتهن القانونية عبر اعادة النظر بنظام الكفالة ومواكبة ظروف عملهن على ان يؤمن لهن كافة أساليب الوصول الى العدالة.

حقوق ذوو الاحتياجات الخاصة

يتضمن برنامج حملة كلنا بيروت طرحا أساسيا للحفاظ على حق المقعدين وذوي الاحتياجات الخاصة بالتنقل مدنيا وحضريا عن طريق اصلاح البنى التحتية واعتماد حاجاتهم ضمن المعايير الوطنية لترتيب الأراضي اللبنانية ووضع البنى التحتية. هذا وقد رحبت الحملة بتعيين السيدة سيلفانا لقيس المديرية السابقة لاتحاد المقعدين اللبنانيين كعضو لهيئة الإشراف على الانتخابات، لعلها تقرض على وزارة الداخلية والبلديات تجهيز مراكز الاقتراع ليتمكن الناخبين ذي احتياجات خاصة بالوصول اليها والاقتراع.

التوجه الجنسي والهوية الجندرية

ترى الحملة أن لا مكان للتشريع والرقابة في موضوع العلاقات الشخصية الحميمة، وقد كرس القضاء في اجتهادات عدة في الفترة الأخيرة تفسيراً مشجعاً للمادة 534 من قانون العقوبات التي كانت تستخدم لتجريم العلاقات المثلية، وتقف الحملة الى جانب القضاء في صونه لهذه الحريات الفردية والشخصية.

اللاجؤون

ان الحرب لعنة عايشها اللبنانيون واليوم دمرت النسيج السوري الذي اضطر 6 مليون من بينهم الى الهروب خارج سوريا ومعظم اللاجؤون يقيمون اليوم في بلاد الجوار، اذ وقف المجتمع اللبناني الى جانب الشعب السوري باستقبال أكثر من مليون لاجئ على أراضيهم في هذه الظروف الشنيعة. لذا، يشيد أعضاء الحملة بروح التضامن التي دفعت اللبنانيون في جميع المناطق الى مد يد العون للاجئين السوريين المتواجدين على الأراضي اللبنانية بهذه الأعداد الضخمة.

تستدعي هذه الأزمة الانسانية سياسة مسؤولة من قبل السلطات المعنية لمعالجة الكارثة الانسانية وايجاد حلول عن طريق معاكسة السياسات العنصرية الحالية ضد اللاجئين والتي تعرقل أساساً جهود اعادة توطينهم الى بلدان ثالثة لتخفيف الأعداد المتواجدة في لبنان، الى حين عودتهم الأمنة الى ديارهم. لذا يجب أخذ اجراءات طارئة ومسؤولة لحماية اللاجئين السوريين من أي تعسفية من جانب السلطات المركزية والمحلية. ويجب اعادة النظر بالنظم الحالية (ونظام الكفالة تحديداً) حول مساهمتهم الاقتصادية في المناطق لا سيما في قطاعات محددة، عملاً باعلان نيو يورك (كانون الأول 2016) الذي وقع عليه لبنان والذي يشجع الدول المضيفة على اتخاذ الاجراءات الضرورية ليتكلم اللاجؤون على ذاتهم لكي لا يزيد العبئ على المجتمعات المضيفة. وهي الأخرى بحاجة الى دعم ومساعدة نظراً لإخفاق السلطات اللبنانية أصلاً بانماء المناطق عبر سياسات اقتصادية فاعلة.

العدالة والمحاسبة

في قضية ذاكرة الحرب الأهلية لما أنتجته من جروح غير معالجة لحد اليوم، ترى الحملة أهمية التطرق الى هذه المسائل من باب الحفاظ على حقوق وكرامة الضحايا وأهل الضحايا في تاريخ لبنان البعيد والقريب ومن ضمنها قضية المخطوفين والمفقودين التي لم تحل الى يومنا هذا، خلافاً لقرار مجلس شوري الدولة الذي أقر في العام 2014 بـ "الحق بمعرفة الحقيقة" لذوي المخطوفين والمفقودين.

الخصوصية

تعتبر حملة كلنا بيروت مسألة الخصوصية من الحقوق الأساسية للمواطنين، هذا ويكمن دور أي مرشح ينتخب من صفوفها في تقييد وتعديل أي تشريع يتيح الرقابة الالكترونية من قبل الأجهزة الأمنية دون ضوابط قضائية ورقابة عن كُتب لكيفية تطبيق هذه الاجراءات. هذا ودلت قضية الممثل زياد عيتاني سهولة التلاعب بالبيانات الشخصية ومدى التهديد المسلط فوق رؤوس المواطنين في حال غابت الرقابة والمحاسبة من هذه المسألة.
./.

نشكر مبادرتكم الرائدة في تذكير المجموعات السياسية بأهمية القضايا التي تخص حقوق الناس في لبنان، شاكرين حسن انتباهكم.

وتفضلوا بقبول علامات التقدير والاحترام،

عن مرشحي كلنا بيروت في دائرة بيروت الثانية:
ابراهيم منيمنة، تدين عيتاني، حسن فيصل سفو، نهاد يزبك ضومط،
ناجي قديح، فاطمة مشرف حماصني، مروان الطيبي، زينة مجدلاوي

د. كريم اللفتي
مدير حملة كلنا بيروت

[تم حجب التوقيع.]